

تطبيق معايير المحاسبة الدولية لحوكمة المؤسسات

قصد تحفيز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

Application des normes comptables internationales pour la gouvernance
d'entreprise afin de motiver l'investissement étranger direct

Application of international accounting standards for corporate governance to
motivate foreign direct investment

د. / بوعلام بلقاسم *

تاريخ قبول النشر: 2020-07-15

تاريخ استلام المقال: 2020-06-03

Abstract:

The application of international accounting standards plays an important role in corporate governance in order to attract foreign direct investment, as the foreign investor is interested in financial statements prepared according to sound accounting standards which create and encourage confidence. thus to bring its investments in a determined country.

Key words: International Accounting Standards, Financial Accounting System, Financial Statements, Foreign direct investment, Governance, Ethics, Accountant, Financial statements, Fight against corruption.

* أستاذ محاضر (ب) - جامعة الجزائر 3
belkacem.boualem@univ-alger3.dz

451

«تطبيق معايير المحاسبة الدولية لحوكمة المؤسسات قصد تحفيز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر»
د. / بوعلام بلقاسم

Abstract:

L'application des normes comptables internationales joue un rôle important dans la gouvernance des entreprises afin d'attirer les investissements directs étrangers, car l'investisseur étranger est intéressé par des états financiers préparés selon des normes comptables saines qui suscitent la confiance et l'encouragent ainsi à amener ses investissements dans un pays déterminé.

Mots clés: Normes comptables internationales, Système de comptabilité financière, États financiers, Investissement étranger direct, Gouvernance, Éthique, Comptable, États financiers, Lutte contre la corruption.

ملخص:

يلعب تطبيق معايير المحاسبة الدولية دورا هاما في حوكمة المؤسسات قصد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكون المستثمر الأجنبي يهتم بالقوائم المالية المعدة وفق معايير محاسبة سليمة تولد لديه الثقة، وبالتالي تشجعه على جلب استثماراته لبلد معين.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحوكمة الأخلاقيات، المحاسب، القوائم المالية، محاربة الفساد.

مخطط المقال:

مقدمة

1) مدخل لأدبيات البحث

1-1) معايير المحاسبة الدولية

2-1) حوكمة المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر

2) معايير المحاسبة الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

1-2) الحوكمة وحسن استخدام المعايير الدولية للمحاسبية

2-2) حسن استخدام المعايير المحاسبية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

خاتمة

مقدمة:

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي اليوم من أكثر المواضيع إثارة للاهتمام في مختلف الدول، حيث أصبح التنافس على استقطاب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية منها يمثل جانبا مهما ضمن السياسات الاقتصادية لجميع الدول، وعلى وجه الخصوص الدول النامية منها. لما لهذا الاستثمار من أهمية ودور كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص التوظيف وتحسين استخدام التكنولوجيا لتحقيق التنمية بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تسعى الكثير من الدول إلى توفير مناخ الاستثمار الملائم له خاصة في ظل تطور تحديات عديدة متجددة، خاصة من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية قصد حوكمة المؤسسات، ولتكون محفز لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في بحثنا، نطرح التساؤل الأساسي: كيف يمكن اعتبار تطبيق معايير المحاسبة الدولية لحوكمة المؤسسات ومحفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

(1) مدخل لأدبيات البحث:

أصبحت معايير المحاسبة الدولية التي تهدف لتحقيق الإفصاح والشفافية أحد أهم اهتمامات وأهداف الحكمة، إذ أصبح لزاما على المؤسسات أن تعرض وضعيتها المالية بواسطة معلومات مالية تتصف بكونها صادقة وشفافة وملائمة ومفيدة لأغراض كافة المستخدمين لها، وهذا حتى تعمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بتلبية احتياجات المستثمرين الأجبيين الذين يطالبون بتقارير مالية شفافة، تتيح لهم بيانات تعبر بمصداقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها المؤسسة محل اهتمامهم، بما يمكنهم من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم المستقبلية فيها¹.

(1-1) معايير المحاسبة الدولية:

إن مهنة المحاسبة كغيرها من المهن لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات المتطورة، فقد أفردت لها دراسات متخصصة في الجامعات لتدريس أصولها وقواعدها وأسست لها جمعيات مهنية دولية تعقد الامتحانات التأهيلية لعضويتها وتحرص على تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني بين أعضائها، وتعمل على حماية وحفظ استقلالية أعضائها وممارسة الرقابة المهنية عليهم والقيام بكل ما من شأنه تقدم وحماية سمعة المحاسب، سواء فيما يتعلق بالممارسة أو الخدمة في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمة العامة². وعلى غرار دول العالم، انتهجت الجزائر منهج الإصلاح في النظام المحاسبي من خلال الانتقال من نظام المخطط المحاسبي الوطني إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يتقيد بالتسجيل وفق الميزات والحقائق الاقتصادية للمعاملات والأحداث استجابة لمتطلبات المستثمرين الذين يتطلعون لمعلومات تمتاز بالشفافية والمصداقية التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة³.

تعرف المحاسبة على أنها نظام إعلامي يهدف إلى تزويد مسؤولي المؤسسة بالبيانات اللازمة، لكونها تزود كل من يتعامل مع المؤسسة (زبائن، موردون، مساهمون، خواص، مصارف...)، ولهذا يجب أن تحضر القوائم المالية بكل عناية أن وضوحها ودقتها وصدقها وموضوعيتها مرهون بتطبيق المبادئ المحاسبية الأساسية، وقواعد التقييم ومعايير إظهار النتائج والتسجيل التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وإلا سوف تكون تلك القوائم المختلفة من مؤسسة إلى أخرى شكلا ومضمونا غير قابلة للاستعمال، وإن استعملت فستكون لها آثار وخيمة على الجميع⁴.

مهنة المحاسبة، وان كانت تشبه غيرها من المهن من حيث أهمية الدور الذي تقوم به في المجتمع، إلا أنها تختلف من حيث أصولها وقواعدها، فالمحاسبة علم اصطلاحي غرضه قياس الوضع المالي ونتائج العمليات لنشاط اقتصادي ولعل أوجز تعبير عن طبيعة المحاسبة هو ما يرد في تقارير البيانات المالية لمؤسسة ما، فبعد أن يذكر مراجع الحسابات مدى الفحص الذي قام به، يبدي رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية تظهر بصورة عادلة وضع المؤسسة المالي ونتائج أعمالها وفقا للأصول المحاسبية المتعارف عليها. وتعبير معايير المحاسبة هو تعبير فني متفق عليه عند المحاسبين دلالاته تشمل كل ما هو متفق على أنه مقبول في علم المحاسبة المتبعة في وقت معين وقد تجمعت هذه "المعايير المحاسبية" تدريجيا لمعالجة معاملات تستحدث مع الزمن⁵.

وحيال هذا الموضوع ومنذ أوائل الستينات من القرن الماضي ولأسباب كثيرة، طرحت تساؤلات حول دور المحاسبة في النشاط الاقتصادي وحول دور المحاسبين في المجتمع. فقد طرح المهتمون بالشؤون المالية والاقتصادية في الدول الصناعية تساؤلات عدة عن ذلك الدور وكان لتلك التساؤلات آثار بليغة في المحاسبة وفي عمل المحاسبين، فقد صاحبها إعادة تقييم داخل المهنة لدور المحاسب في المجتمع ونشأت الجمعيات والمعاهد المحاسبية المهنية في البلدان الصناعية، فشكلت لجان خاصة من ذوي العلم والخبرة لتحديد ذلك الدور الذي فرضه المجتمع. ولأغراض وضع قواعد عامة "معايير محاسبية" تكون أساسا للأحكام المحاسبية المتفرقة، فقد قام علماء وخبراء في المحاسبة بدراسات محاسبية مقارنة بين البلدان الصناعية، محاولين الاستفادة في كل بلد من الخبرات المتوفرة في البلدان الأخرى، ولم يكن وضع قواعد عامة تحكم مهنة المحاسبة أمرا سهلا وبقي التوفيق صعبا بين ما سبق من المعالجات الموجودة المتباينة والمتضاربة حتى تاريخ سنة 1972 أين خرجت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى حيز الوجود اثر اتفاق الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية على تأسيس "لجنة المعايير المحاسبية الدولية" لتقوم بوضع ونشر "المعايير المحاسبية الدولية" بهدف تطوير وتعزيز مهنة محاسبية مترابطة ذات أصول منسقة معروفة ومحددة⁶. وما يهم في المحاسبة هي مخرجاتها، إذ تتمثل أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في مجموعة من القوائم المالية الأساسية على شكل جداول وبيانات مترابطة ومتكاملة، تهدف إلى تلبية احتياجات مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية⁷.

في ظل متغيرات العولمة المتلاحقة والمتسارعة ومع النظام المحاسبي والمالي، بدأ الفكر المحاسبي ينظر للأصول كونها منافع اقتصادية محتمل الحصول عليها مستقبلا والتي تكون تحت سيطرة الوحدة الاقتصادية نتيجة أحداث ومعاملات ماضية، وفتح هذا التحول للاعتراف بالعديد من الأصول غير الملموسة⁸. وفي ظل هذه البيئة معولمة والمربوطة بتحديات عدة، أصبحت المحاسبة دور هام وبارز لما توفره من معلومات مالية وغير مالية تساعد العديد من

الأطراف (المستخدمين) ذات العلاقة من داخل وخارج المؤسسة في اتخاذ القرارات السليمة التي تعود عليها بالربح الوفير. ولضبط هذه المهنة وجعلها في وضعية تساعدها على مواجهة ومسايرة التطورات الهائلة في الحياة الاقتصادية، تضافرت الجهود لإصدار قواعد تحكم هذه التقنية لتوفير المعلومة المالية الصادقة والقابلة للمقارنة لاستخدامها في اتخاذ القرار. وتوجت هذه الجهود بتأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية، وأصبح لمهنة المحاسبة دستورها العالمي الذي يحكمها والمتمثل في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية⁹.

نص المعيار المحاسبي الدولي على عدة اعتبارات يجب الانطلاق منها في إعداد القوائم المالية، ويعرض فيما يلي أهمها¹⁰:

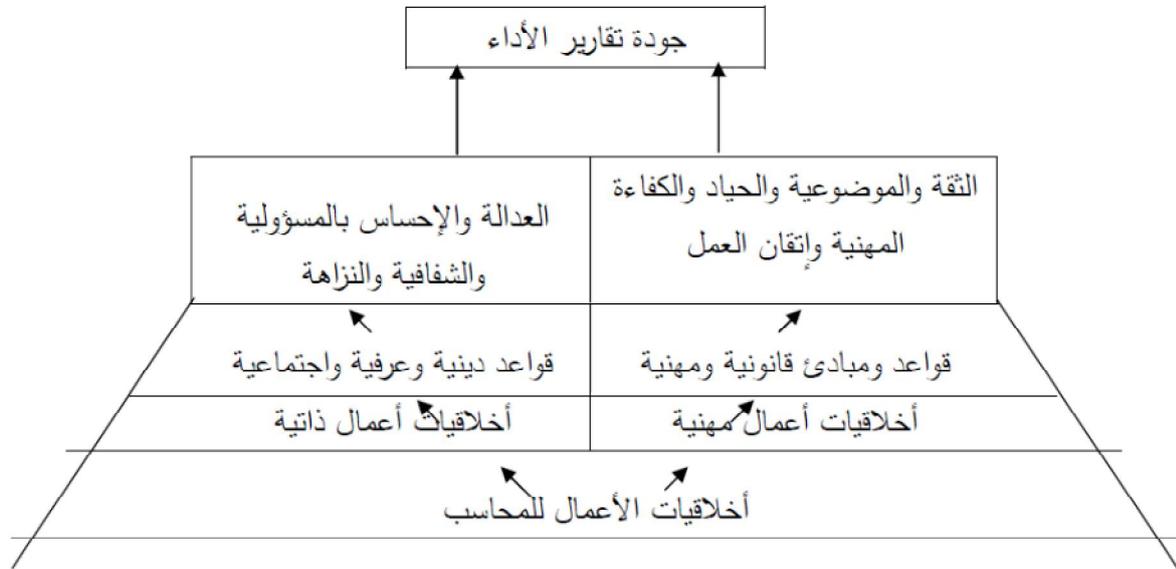
- ✍ يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة بما يحقق العدالة في العرض؛
- ✍ الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع ما تفرضه معايير المحاسبة الدولية وتطبق كل معيار ينطبق عليها؛
- ✍ الإفصاح المحاسبي عن أية مخالفة لمتطلبات المعايير الدولية وعرض الأثر المالي لذلك؛
- ✍ اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بما ينسجم مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✍ يجب عرض كل بند مادي بشكل منفصل في التقرير المالية وتجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الوظيفة المتشابهة؛
- ✍ الإفصاح عن المعلومات المقارنة؛
- ✍ وتحديد كل مكونات القوائم المالية بشكل واضح وعرض المعلومات التالية بشكل واضح وصحيح: اسم المؤسسة صاحبة القوائم المالية، توضيح عوائد القوائم للمؤسسة الفردية أو لمجموعة من المؤسسات، وتاريخ التقرير أو الفترة التي تغطيه.

تمر مهنة المحاسبة هذه الأيام بأزمة ثقة عميقة يمكن التعبير عنها بأزمة أخلاقيات نابعة من سيطرة الجشع والمصالح الخاصة الضيقة بصورة واضحة على جزء كبير من هذا القطاع في مختلف دول العالم¹¹. وتتمثل الأخلاقيات بالإيمان الذي ينبثق عنه مجموعة مبادئ ذهنية كالانضباط أي إتباع السلوك الصحيح والنزاهة أي تجنب التصرفات التي من شأنها تولد ضغوط تؤثر على تصرفاته والأمانة والمحافظة على الوعد والشفافية¹².

ومن خلال الجهود المبذولة لتأطير البعد الأخلاقي في المحاسبة على المستوى الأكاديمي من خلال البحوث التي أجريت، والتي توصلت إلى ضرورة تبني قواعد للسلوك الأخلاقي تخص المحاسبين، والتي توجت بإصدار معايير يجب الالتزام بها. وعليه، يُمكن تصور البعد الأخلاقي في المحاسبة في التسلسل من خلال النقاط الثلاث التالية¹³:

1. البعد الأخلاقي من منظور فلسفي، باعتبار أن علم الأخلاق بوصفه علماً قائماً بحد ذاته يعد جزءاً من علم الفلسفة؛
 2. البعد الأخلاقي من منظور اقتصادي، نتيجة وجود الأعمال التجارية مسرحاً لصراعات قوى متعددة كل منها له قيمه الأخلاقية سواء كان فرداً أو مجموعة أفراد أو وحدة اقتصادية أو أي جهة أخرى؛
 3. والبعد الأخلاقي من منظور محاسبي، كون المحاسبة كمهنة تواجه ضغوط متباينة الشدة من قبل أطراف متعددة التي لها مصالح مباشرة وغير مباشرة في أعمال الوحدة الاقتصادية.
- وبناء على ما سبق، يمكن تمثيل أخلاقيات الأعمال المهنية والذاتية وأثرها على جودة تقارير الأداء بالشكل التالي:

الشكل 01 - أثر أخلاقيات الأعمال على جودة تقارير الأداء



المصدر: علي إبراهيم حسين الكسب، «أهمية أخلاقيات الأعمال في تفعيل محاسبة المسؤولية»، مجلة "تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت (العراق)، المجلد 04، العدد 09، 2008، ص ص 118-142،

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=22276>

1-2) حوكمة المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الهدف الأساسي من نظام حوكمة المؤسسات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذا الأطراف الأخرى، فكل مؤسسة قانونا بإعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين، إلا أنه عمليا هناك عدة طرق ووسائل يلجأ إليها عارضوا التقارير والنشرات المالية والمحاسبية التي تسمح بالتلاعب بالبيانات، وتغيير الحقائق أي التضليل بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرار المستثمر، ولكل مؤسسة في ذلك أسلوبها الخاص¹⁴.

يعمل مفهوم الحوكمة على إيجاد تكامل بين العلاقات المتداخلة بين أطراف عدة في المجتمع. ولهذا، تعرف وفق أشكال مختلفة ومتناهية، وإن كانت تتلاقى في نقاط عدة، ومنها¹⁵:

- ✍ أسلوب التسيير الرشيد، والتحكم بكافة العلاقات السلوكية للمؤسسة والمتعاملين معها؛
- ✍ القوانين والمعايير المحددة للعلاقة بين الإدارة من جهة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة من جهة أخرى؛
- ✍ النظام الذي تدار بمقتضاه المؤسسات وتراقب؛
- ✍ أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة والحاكمة، التي ترتبط بواقع المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✍ ونظام لإدارة وتسيير المؤسسة بشكل استراتيجي، وراقبتها بشكل شامل بطريقة أخلاقية وملتزمة.

مما سبق، يمكن أن نعرف أن الحوكمة أنها نظام يعمل على تحقيق حسن التسيير، ومرادف لوجود رقابة بشكل شامل بطريقة أخلاقية وملتزمة.

حاولت العديد من المنظمات المهنية جاهدة نحو وضع مبادئ لحوكمة المؤسسات، ورغم هذا التعدد إلا أن أكثر هذه المبادئ قبولا واهتماما هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 1999 والتي تم إعادة صياغتها سنة 2004، وتغطي هذه المبادئ ستة مجالات أساسية يمكن تلخيصها في¹⁶:

1. وجود إطار فعال للحوكمة: لا بد من وجود إطار عام للحوكمة يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة الأطراف، مع ضمان الالتزام بكافة القوانين واللوائح، وضرورة أن تتسم الجهات الإشرافية بالنزاهة والموضوعية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تحقق الإفصاح الشفافية لكافة الأطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب؛
2. حماية حقوق المساهمين: يجب أن يحمي إطار الحوكمة حقوق المساهمين، وتشمل حق نقل ملكية السهم، وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وحق في الجمعيات العمومية، وحق الحصول على القوائم المالية وأي معلومات ذات أهمية في الوقت المناسب، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم؛

3. المعاملة المتساوية والعادلة بين المساهمين: يجب أن يضمن إطار الحوكمة توفير المساواة بين كافة المساهمين (صغار المساهمين والمساهمين الأجانب...)، وتجنب التحيز ضد أو مع فئة من المساهمين للحصول على حقوقهم القانونية والإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين؛
4. احترام حقوق أصحاب المصالح: تشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، كذلك آليات مشاركتهم الفعالة على الرقابة على المؤسسة ويقصد بأصحاب المصالح كل من المصارف والعاملين وحملة السندات والموردين والزيائن؛
5. الإفصاح والشفافية: يجب أن يتضمن إطار الحوكمة تقديم إفصاحات كافية وملائمة وفي توقيت مناسب وتكون دقيقة وموثوقة وشاملة لكل الأمور الهامة بشأن المؤسسة وخاصة المتصلة لتأسيس المؤسسة وبيان الموقف المالي والملكية والعناصر التي تمس الأداء الإداري وأسلوب ممارسة السلطة؛
6. ومسؤوليات مجالس الإدارة: تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية لاتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تدبير الإدارة للموارد الموكلة لها. وحوكمة المؤسسات نظام يتضمن مجموعة من المتطلبات القانونية والتشريعية، الإدارية والاقتصادية (مدخلات النظام) تحكمها منهجيات وأساليب، وتستخدم في ذلك آليات داخلية (مجلس الإدارة، المراجع الداخلي، لجنة المراجعة)، وخارجية (الهيئات المهنية، أسواق رأس المال، المراجع الخارجي القانوني أو التعاقدية)، وتتفاعل فيما بينها لتحقيق نتائج (مخرجات النظام)، تعمل على إدارة المؤسسة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح، وبما يضمن الشفافية والإفصاح في المؤسسة¹⁷.

إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة كمصطلح، إلا أنه كمفهوم يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر. وقد تحدثت عنها الاقتصاديون الأوائل على أنها حركة رأس المال. كان يطلق على حركة رأس المال بالاستثمار الدولي حتى سنة 1930، أين ورد ذكر الاستثمار المباشر، وبقي الخلط بين ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحظي) لغاية سنة 1968 للفصل بين المفهومين¹⁸.

* الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطلق على كل الاستثمارات التي لا تؤثر في الأسواق المالية وهي استثمارات مؤسسات مسجلة في الدولة الأم وتعمل في الخارج، وهذا عكس الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة المحظية.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:
انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أم تحويلية أم إنشائية أم زراعية أم خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات¹⁹؛
استثمارات تفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركونهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب (تعريف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)²⁰؛
واستثمارات شرط إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لمؤسسة مساهمة أو ما يعادلها للمؤسسات غير المساهمة (تعريف صندوق النقد الدولي)²¹.
على ذكر ما سبق، نستطيع التوصل إلى تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه التوظيف المالي في الأصول الثابتة في شكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق مؤسسات في بلد معين أو للتوسع في بلد آخر. والسمة المميزة لهذا الاستثمار، هو أنه لا يشتمل على نقل الموارد فقط، وإنما حياة وتملك الأصول في البلد المضيف.
وتتعد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر لتتوقف على عدة عوامل منها ما يتعلق بالملكية، ومنها ما يتعلق بالرقابة، ومنها ما يتعلق بعملية نقل التكنولوجيا. ويمكن تصنيفها إلى²²:
استثمار مشترك كأحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه أطراف من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة أو الخبرة، وبراءات الاختراع أو العلامة التجارية... الخ؛
استثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، باحتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته؛
مشروعات أو عمليات التصنيع عن طريق اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، أين يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتوجا نهائيا؛
والاستثمار في المناطق الحرة، قصد تشجيع إقامة صناعات تصديرية من خلال إنشاء مناطق جذابة للاستثمار الأجنبي.
إن تفضيل مختلف الدول المضيفة للاستثمار المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية، لإدراكها للمزايا التي يمكن أن تجنيها من هذا النوع والمتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولكن بالمقابل لا يعني ذلك أنه يخلو من العيوب التي يمكن حدوثها²³:

- من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:
- ✓ يعتبر مصدرا للتمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية خاصة محدودة الدخل من مصادر طبيعية واقتصادية؛
 - ✓ يساهم في دفع عملية التنمية بمختلف جوانبها اقتصادية كانت أم اجتماعية من أهمها تقليص حجم البطالة؛
 - ✓ ويعمل على تحسين الاستثمار المحلي وخلق روح المنافسة بين المؤسسات المحلية وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير وتلبية احتياجات السوق وفتح أسواق محلية جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري.
- ومن عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:
- ✓ هيمنته على بعض الصناعات في البلد المضيف؛
 - ✓ زيادة البطالة في البلد المضيف للاستخدام المفرط للتكنولوجيا في العمليات الاستثمارية الأجنبية؛
 - ✓ الاصطدام بين الثقافات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف، قد تؤدي إلى تسويق خاطئ لبعض المنتجات؛
 - ✓ والتهرب الضريبي وتهريب رؤوس الأموال المحلية عن طريق أرباح في المدى الطويل من خلال المشاريع الاستثمارية.

(2) معايير المحاسبة الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر التزام المنتمين لمهنة المحاسبة بقواعد سلوك وآداب المهنة اعترافاً منهم بمسؤولية المهنة ككل اتجاه المجتمع والزبائن وزملائهم. وهذه المبادئ والقواعد الأخلاقية ليست ابتكاراً جديداً بل قد سبق الإسلام في تعديد تلك المبادئ وتأسيسها منذ ظهور هذا الدين الحنيف، فمبادئ الشهادة الصادقة واجتناب شهادة الزور وعدم كتمان الحق والاستقامة والصدق والأمانة والتمسك بالحق والعدل والتحكم في الأهواء وعدم الخيانة والإخلاص في أداء العمل تعد من مكارم الأخلاق التي جاء الإسلام ليتمها²⁴.

(1-2) الحوكمة وحسن استخدام المعايير الدولية للمحاسبية:

باعتبار أن المحاسبة بشكل عام هي أداة للتسيير في المؤسسة لتحقيق أهدافها بأسرع وقت وبأقل كلفة²⁵. فإن القوائم المالية تعتبر حلقة وصل بين المؤسسة والأطراف التي تتعامل معها، حيث تستطيع هذه الأطراف التعرف على مختلف جوانب نشاط المؤسسة من خلال هذه القوائم، فقائمة الميزانية تعكس صورة الوضع المالي للمؤسسة، كما يعكس جدول حساب النتيجة نتيجة أعمال المؤسسة خلال فترة زمنية محددة إن كانت ربحاً أو خسارة ويمكن التعرف على التغير في المركز المالي من خلال دراسة جدول تدفقات الخزينة²⁶.

يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات في النقاط التالية²⁷:

- المساءلة والرقابة المحاسبية، إذ يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كملاك؛
- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة لحسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة؛
- دور المراجعة الداخلية: في تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة؛
- دور المراجع الخارجي في إضفاء الثقة والمصداقية علي المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال تقرير؛

✍ دور لجان المراجعة في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة؛
✍ وتحقيق الإفصاح والشفافية ضمنا لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة في المؤسسة؛

بشكل عام، وبشكل خاص اتجاه المستثمر الأجنبي، يجب أن تعرض البيانات المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، وينجم ذلك عن التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية، وهناك متطلبات إفصاح وجب الاعتماد عليها في بناء نظام محاسبي يستجيب لمتطلبات الحوكمة، ومنها نذكر²⁸:

✍ إدارة المخاطر: يتم تقديم الإفصاحات المطلوبة بشأن طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية بتاريخ التقرير كما هو محدد في المعيار 7 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، تشمل مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق؛
✍ التقديرات والقرارات: قبل إصدار القوائم المالية، تعمل الإدارة على التعريف والإفصاح عن مجالات التقديرات والقرارات أو الأحكام التي اعتمدت في تطبيق السياسات أو تقدير قيمة المبالغ المفصح عنها. وعند القيام بهذا الإفصاح، كما يتم تصحيح الأخطاء ذات الأثر المادي على البيانات المالية بأثر رجعي؛

✍ والسياسات المحاسبية: وهي المبادئ والأسس والأعراف والقوانين والممارسات المحددة التي طبقها المشروع في إعداد وعرض البيانات المالية.

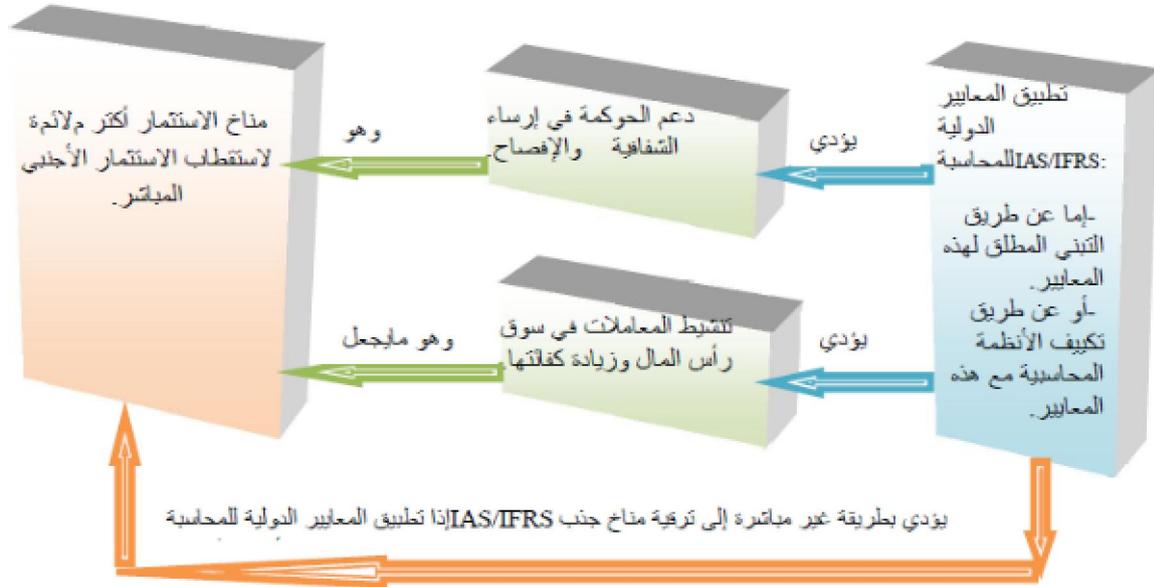
2-2) حسن استخدام المعايير المحاسبية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد انهيار مؤسسة إنرون* نهاية سنة 2001 من أبرز المؤسسات التي سقطت نتيجة العديد من العوامل لعل من أبرزها عدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات المهنة والأعمال، حيث سقطت المؤسسة العملاقة بأصول تقدر قيمتها بـ 4,63 مليار دولار الأمر الذي شكل أكبر إفلاس لمؤسسة أمريكية وربما على مستوى العالم أجمع²⁹. وعليه، يسعى النظام المحاسبي المالي من خلال تبنيه المعايير المحاسبية الدولية من توفير معلومات مناسبة لترشيد القرارات الاقتصادية³⁰.

يمكن توضيح دور تطبيق هذه المعايير في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال العلاقة الموضحة في الشكل التالي:

* مؤسسة أمريكية كانت تشتغل في مجال الطاقة.

الشكل 02 - العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: هشام دغوم، «أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر كآلية لترقية مناخها الاستثماري وزيادة قدرتها التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص ص 423-446.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح لنا أن العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وترقية مناخ الاستثمار من حيث جعله أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي علاقة غير مباشرة، إذ أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤثر بشكل فعال وإيجابي على بعض مكونات مناخ الاستثمار التي أصبحت في الوقت الحالي تعتبر من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد أثبتت الدراسات التحليلية الاقتصادية أن توفر سوق رأس مال كفءة ونشطة، يعد بمثابة المحرك الأساسي لعجلة التنمية في الاتجاه الذي يضمن تقدم الدول المتخلفة، وبلوغها أعلى القمم مقارنة مع بقية الأمم، فأسواق رأس المال تلعب دورا هاما في تفعيل تحقيق الأهداف التنموية من خلال سعيها إلى³¹:

- حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني، وتسهم في رفع معدلات الرفاه الاجتماعي؛
- توفير السيولة عن طريق خلق أدوات مالية تستقطب إليها ادخارات الأفراد والمؤسسات؛

تقليل مخاطر الاستثمار المالي، وتحفيز إدارات المؤسسات على تحسين كفاءاتها في الأداء والعمل على زيادة الإنتاج؛
وتشجيع الاستثمارات الرأسمالية في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى المساهمة في توفير فرص عمل جديدة ورفع مستويات الدخل وتسريع معدلات النمو الاقتصادي.

لحوكمة المؤسسات ولجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تأتي أهمية المعايير المحاسبية الدولية من خلال: تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة (إعداد القوائم المالية لها)، تحديد الطرق الملائمة للقياس (قياس بنود القوائم المالية)، إيصال نتائج القياس إلى مستخدمى القوائم المالية (الإفصاح المحاسبى)، ومساعدة المستخدمين فى اتخاذ القرارات المناسبة وفى الأوقات المناسبة³².

إن سوء استخدام المعايير المحاسبية الدولية يعني لا وجود للحوكمة في المؤسسة والتوجيه التدريجي نحو الفساد بأوجهه المختلفة. فاستخدام المعايير المحاسبية الدولية، يعني انتهاج طرق لإخفاء الحقائق مثل ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 03 - أدوات إخفاء الحقائق



المصدر: أمين مخفي & أمينة فداوي، «دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على فعالية الأسواق المالية»، المؤتمر الدولي الثامن حول «دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية»، جامعة الشلف، يومي 19 و20 نوفمبر 2013 [كتاب المؤتمر، الجزء 1، ص ص 578-590].

خاتمة:

تشير أغلب الآراء تقريبا على اعتبار الاستثمارات الأجنبية بشتى أشكالها، وخصوصا المباشرة منها، لها أثر ايجابي على الاقتصاد المحلي، لكن شرط أن تكون بنية اقتصادية ملائمة وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على مؤسساتها. إن المستثمر الأجنبي يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا لهذه المعايير، إذ تولد لديه الثقة بعمليات المؤسسة وتشجعه على جلب استثماراته.

من نتائج بحثنا هذا:

✍ يبقى التزام مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني مرتبط بمدى معرفة أصول المهنة؛
✍ السير الجيد لعمل المحاسب يرتبط بحسن الخلق، الذي يعني حوكمة المحاسبة في القطاعين العام والخاص؛
✍ والسير الجيد لعمل المحاسب يجنب التستر على عمليات الفساد والاختلاس.

ومن توصيات بحثنا، لجذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر:

✍ ضرورة إعطاء العناية أكثر لميثاق أخلاقيات وسلوكيات المهنة والأعمال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العامة والخاصة؛
✍ جعل نظام حوكمة المؤسسات أساس تحقيق المصلحة وحماية حقوق ملاكها والعاملين بها؛
✍ ضرورة اهتمام بتحديث معلومات مراجعي الحسابات من خلال الندوات والتدريب، بما يجعل المهنة تعمل على الحفاظ على المال العام؛
✍ حث المستثمرين على الاطلاع على واقع المؤسسات الجزائرية بشكل أعمق كي يطلعوا على بنيتها التحتية المهيئة وخصوصا نظامها المحاسبي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار؛
✍ ولا بد من ربط المعايير المحاسبية الدولية بإصلاحات جبائية وقانونية ومالية تتوافق مع القواعد المحاسبية من جهة وحاجة البلد للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الهوامش والمراجع:

- 1 هشام دغموم، «أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر كآلية لترقية مناخها الاستثماري وزيادة قدرتها التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد 07، العدد 01، ديسمبر 2018، ص ص 446-423.
- 2 Emanuel ORNELAS, «Endogenous Free Trade Agreements and the Multilateral Trading System», Department of Economics, University of Georgia, June 12, 2004, p. 10.
<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.200.1883&rep=rep1&type=pdf>
- 3 محمد العيد & منصورية بن زازة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تعزيز جودة المعلومات، مجلة "الأبحاث الاقتصادية"، كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، المجلد 08، العدد 08، جوان 2013، ص ص 220-203.
- 4 نور الدين أحمد قايد، إسلام هلايلي & لبنى بن زاف، «ماهية مراقبة التسيير المفهوم والأهداف والمهام وأدوات مراقبة التسيير التقليدية والحديثة»، الملتقى الوطني حول «مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، يوم 25 أفريل 2017.
- 5 Gary Clyde HUFBAUER & Yee WONG, «Prospects for Regional Free Trade in Asia», Peterson Institute for International Economics, Washington, Working paper, n° 05-12, october 2005, pp. 1-24,
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=830106
- 6 Scott L. BAIER & Jeffrey H. BERGSTRAND, «Do free trade agreements actually increase members' international trade?», Journal of International Economics, Elsevier, U.S., vol. 71, n° 01, march 2007, pp. 72-95.
- 7 إيمان صحراوي & فريد بيالة، «أهمية تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومات المالية -دراسة حالة مؤسسة الروبية لعصير الفواكه "NCA" للفترة (2015-2017)-»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، العدد 01، ديسمبر 2019، ص ص 472-447.
- 8 محبوب بن حمودة & محمد بوسماحة، «المراجعة المحاسبية المصرفية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة»، مجلة "الأبحاث الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، المجلد 07، العدد 07، ديسمبر 2012، ص ص 124-109.

9 مسعود دراوسي، «القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية»، مجلة "الأبحاث الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، المجلد 07، العدد 06، جوان 2012، ص ص 379-401.

10 محمد العيد & منصورية بن زازة، مرجع سبق ذكره.

11 إحسان بن صالح المعتاز، «أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - "الاقتصاد والإدارة"، جدة، المجلد 22، العدد 01، 1429 هـ الموافق لـ 2008م، ص ص 257-293.

12 علي إبراهيم حسين الكسب، «أهمية أخلاقيات الأعمال في تفعيل محاسبة المسؤولية»، مجلة "تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت (العراق)، 2008، المجلد 04، العدد 09، ص ص 142-118،

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=22276>

13 إشراق إحسان يوسف نبعة، «البعد الأخلاقي للمحاسبين الإداريين وانعكاساته على الأساليب الإدارية الحديثة: دراسة ميدانية»، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2007، ص ص 14-24 بتصرف.

14 أمين مخفي & أمينة فداوي، «دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على فعالية الأسواق المالية»، المؤتمر الدولي الثامن حول «دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، خبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية»، جامعة الشلف، يومي 19 و20 نوفمبر 2013 [كتاب المؤتمر، الجزء 1، ص ص 578-590].

15 ارجع إلى:

- زينب حوري، «دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم الحوكمة»، الملتقى الدولي الأول «حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع رهانات وآفاق»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، يومي 07 و08 ديسمبر 2010؛

- سعد محمد السيار، «مفهوم الحوكمة .. النشأة والتطور»، 2018/12/06،

<https://www.maaal.com/archives/20181206/115802>

- الحسين فتحي، «ما هي الحوكمة وتاريخها؟»، 2012/04/30،

http://nored.horizon-studios.net/4_467_467-ما-هي-الحوكمة-تاريخها-؟-و-تاريخها-؟

- Roland PÉREZ, «La gouvernance de l'entreprise», Découverte, Paris, 2003, pp. 5-6.

16 أنس القضاة، «إمكانية تطبيق الحوكمة لزيادة الشفافية والإفصاح في القوائم المالية - دراسة تحليلية وصفية: البنوك الأردنية، المؤتمر الدولي الثامن حول «دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة الشلف، يومي 19 و20 نوفمبر 2013 [كتاب المؤتمر، الجزء 1، ص ص 14-30].

- 17 أمين مخفي & أمينة فداوي، مرجع سبق ذكره.
- 18 سرمد موكب، «التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات»، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل (العراق)، 2002، ص ص 246-247.
- 19 عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، «دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 32.
- 20 United Nations Conference on Trade and Development rade and Development, «World Investment Report 1999 Foreign Direct Investment and the Challenge of Development», United Nations, New York & Geneva, 1999, p. 456, https://unctad.org/en/Docs/wir1999_en.pdf
- 21 United Nations Conference on Trade and Development, «World investment report 2004: The Shift towards services», United Nations, New York & Geneva, 1999, p. 345, https://unctad.org/en/Docs/wir2004_en.pdf
- 22 ارجع إلى:
- عبد السلام أبو قحف، «اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي»، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 4؛
 - أحمد هدروف، «دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد (حالة الجزائر 1970-2012)»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مخبر "الاقتصاد الكلي والمالية الدولية"، جامعة المدية، المجلد 02، العدد 02، 2014، ص 81-110؛
 - عبد الحميد عبد المطلب، «العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 185.
- 23 مصباح بلقاسم، «أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة - حالة الجزائر»، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 90.
- 24 إحسان بن صالح المعتاز، مرجع سبق ذكره.
- 25 حسين بلعجوز & منال شبل، «دور محاسبة التسيير في قياس وتقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية»، الملتقى الوطني حول «مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، يوم 25 أفريل 2017.
- 26 صحراوي إيمان & بيالة فريد، كرجع سبق ذكره.
- 27 رضا جاوحدو & عبد الله مايو، «تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول «الحوكمة المحاسبية للمؤسسة

- واقع رهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أم البواقي، يومي 07 و08 ديسمبر 2010.
- 28 أنس القضاة، مرجع سبق ذكره.
- 29 إحسان بن صالح المعتاز، مرجع سبق ذكره.
- 30 العيد محمد & بن زازة منصورية، مرجع سبق ذكره.
- 31 هشام دغموم، «أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الدول العربية كآلية لترقية مناخها الاستثماري وزيادة قدرتها التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر-»، المؤتمر الدولي العلمي حول «أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية»، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية "السناسل"، عمان، يومي 17 و18 ماي 2017 [كتاب المؤتمر، ص 8].
- 32 دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره.